

الحمقى النافعون.. حين التقى الأحمر بالأخضر



بقلم: عيسى بن عبدالرحمن الحمادي

الاقتصاد، وأن الحزب يقوم مقام المجتمع، وأن القبضة تنشئ القناعة، وأن الخطرية إذا أخطأها الواقع وجب تأديب الواقع لا مراجعة النظرية. غير أن الأفكار لا تُدفن بسقوط دولها؛ فقد ينهزم الفكر في الميدان ثم يعود في اللسان. وهكذا لم يخرج بعض اليسار الراديكالي من عباءة الأمانة القديمة وقد برئ من علتها، بل بدل الاسم ولم يبدل العلة؛ فحفت حديث الطبقة، واشتد حديث الهوية، وتراجع وعد الثورة، وتقدم خطاب المظلومية.

وهناك لقي الأحمر أخضرين، لكل ساحة دلالة ومقامة، ففي الشرق لقي أحمر اليسار، بما بقي فيه من إرث اشتراكي شيوعي وخصومة أممية، أخضر حراك ثيوقراطي مؤدلج يستتر بالإسلام وسيلة للنفاذ، ويتخذ من الدين شعارًا للمصلحة، ومن المظلومية خطابًا للحشد، ومن العداء المشترك جسراً إلى التفكيك.

وفي الغرب لقي الأحمر الاشتراكي أخضر البيئة والمناخ والسلام والحقوق الاجتماعية، وما يتصل بها من أحزاب وحركات وتجمعات سياسية لا صلة لها بحركة دينية أو مشروع ثيوقراطي، ولكنها تتلقى معه في حاجة السياسة إلى التحالف حين يعجز كل طرف منفردًا عن العبور إلى السلطة.

ومن هنا جاء وصف «التحالف الأحمر-الأخضر» ذا وجهين؛ لا زواج أفكار، بل تزواج أدوار، ولا وحدة عقيدة، بل وحدة عداوة أو مصلحة، ولا صحة مصير، بل صحة مسير إلى أن يبلغ أحدهما غايته. فالأخضر لا يعبر وحده، والأخضر لا يبلغ منفردًا، فيلتقيان على جسر لا تشيده المحبة، بل بتنيه الحاجة، وتدعمه الخصومة، وتحرسه حسابات الطريق.

وهنا تختبر الأفكار لا بما ترفعه من رايات، بل بما تنتهي إليه من غايات؛ فالحرية التي تستدعي عند الخصومة وتُستبعد عند الحليف ليست حرية، والعدالة التي تؤزن بالأسماء لا بالأفعال ليست عدالة، والمبدأ الذي يثبت في الخطب ويسقط عند المصالح ليس مبدأ، بل شعارا يُرفع حين ينفع ويُطوى حين يُكَلِّف. وتلك آفة الحمقى النافعين: يظنون أنهم يُحَسِّنون استعمال الحليف فيما هو يُحَسِّن استعمالهم؛ حتى إذا بلغ غايته انفض الجمع، وسقط القناع، واكتشف الخداع. ومن ظن أنه يتمتع المشروع، قد يكتشف في آخر الطريق أن المشروع هو الذي امتطاه.

من عجائب الأيديولوجيا أنها تُبَصِّر أصحابها بعيب خصمه، ثم تُعميه عن عيب حليفه؛ فيستعظم الزلة إذا صدرت من عدوه، ويستصغر الخطيئة إذا جاءت من رفيقه، حتى يغدو المبدأ ميزانًا على غيره، وعذراً لنفسه. وهنا يبدأ الخلل: حين تتحول الخصومة من موقف إلى عقيدة، والتحالف من وسيلة إلى غاية، فيصير عدو العدو صديقًا، ولو كان في فكره تقيضًا، وفي منهجه خصيمًا، وفي ماله خطرًا مستطيرًا.

وليس في أن يلتقي المختلفون عجب؛ فالسياسة تجمع عند الحاجة ما فرّقته العقيدة، وتدني عند المصلحة ما باعدته الفكرة، ولكن العجب أن تُنسى الأصول لبقاء الخصومة، وأن يُلبس الهوى ثوب الرأي، وتُكسى العصبية رداء المبدأ، فيصبح العداء بصيرة، والتناقض كياسة.

ومن هذا الباب خرج وصفٌ شديد الإصابة: «الحمقى النافعون (useful idiots)»: أولئك الذين لا يتقصصهم الحساس، ولكن تنقصهم البصيرة، ولا يموزهم الصوت، ولكن يعوزهم تقدير المقابلة. يظنون أنهم يستعملون غيرهم فإذا هم المستعملون، ويحسون أنهم يمهّدون لفكرتهم فإذا هم يمهّدون لفكرة سواهم: يهبون الحليف لسانًا ينطق به، وكفا يصعد عليه، وبابًا يعبر منه، ثم يستغني عن اللسان والكف والباب متى صار هو صاحب الدار.

وللتاريخ في إيران شاهدٌ بالغ الدلالة؛ ففي عام 1979 رأى حزب «توده» الشيوعي في الثورة وفي الخميني حليفًا على الشاه وخصمًا للولايات المتحدة، فصاحح الأحمر مشروعًا دينيًا لا يلتقي معه في أصل ولا فصل، ولا في تصور الدولة ولا في موضع الدين من السياسة. هتفوا لمن سيقمعهم، ومهدوا لمن سيطاردهم، وأعادوا على تثبيت نظام لم يكن يرى فيهم شركاء غد، بل أدوات يوم، فلما استتقام لنظام ولاية الفقيه سلطانه، وانقضت حاجته إلى الرقيق المؤقت، انقلب التحالف ملاحقة، والمساندة مطاردة، والصحة محنة؛ فاعتقل القادة، وضرب التنظيم، وخطر الحزب. ظنوا أنهم استسكوا بطرف الحبل، وما علموا أن الطرف الآخر كان ملتفًا حول أعناقهم.

ولم تكن إيران خاتمة الحكاية؛ فحين سقط الاتحاد السوفيتي لم يسقط جدار برلين وحده، بل سقط معه وهمٌ طويل بأن الشعاع يغني عن



تجديد الثقة بعامر الدرازي نائبا للأمين العام لاتحاد الأطباء العرب والمنامة تستضيف مؤتمر الاتحاد في 2027



د. مرام الشربتي.

وسلامة المرضى والاستجابة للأزمات والكوارث. وأكد أن اختيار البحرين لاستضافة المؤتمر العام واجتماعات الاتحاد في عام 2027 يعكس الثقة بقدرة المملكة على جمع المؤسسات الطبية العربية وتعزيز التنسيق بينها.

وأوضحت الدكتورة مرام الشربتي أن الجمعية ستعمل بالتنسيق مع الاتحاد والجهات المعنية في المملكة على إعداد تصور متكامل للمؤتمر، يتضمن مبادرات في التعليم الطبي المستمر والتدريب والصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي وسلامة المرضى والتأهب للكوارث ودعم الأطباء الشباب والبحث العلمي.

وكان المجلس الأعلى للاتحاد قد اختتم اجتماعاته باتخاذ قرارات شملت تفعيل لجان الاتحاد وتوسيع أنشطته في الدول العربية، واستكمال تشكيل الأمانة العامة، وإعادة تفعيل الروابط الطبية التخصصية، وتطوير برامج التعليم والتدريب وتبادل الخبرات، إلى جانب دعم القطاعات الصحية في المناطق المتضررة من الأزمات، منها غزة والسودان وسوريا واليمن. كما أكد المشاركون أهمية تعزيز

عزت مملكة البحرين حضورها في اتحاد الأطباء العرب، بعد تجديد الثقة بالإجماع بالدكتور عامر إبراهيم الدرازي رئيس جمعية الأطباء البحرينية نائبًا للأمين العام، واختيار المملكة بالإجماع لاستضافة المؤتمر الطبي العام للاتحاد واجتماعات الأمانة العامة والمجلس الأعلى في عام 2027.

وأعلنت جمعية الأطباء البحرينية مشاركة وفد المملكة المكون من الدكتور عامر الدرازي رئيس جمعية الأطباء البحرينية والدكتورة مرام عيسى الشربتي أمين سر جمعية الأطباء البحرينية، في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأعلى والأمانة العامة للاتحاد، الذي عُقد في القاهرة يومي 2 و3 أكتوبر 2026، بمشاركة رؤساء النقابات والجمعيات والهيئات الطبية العربية، تحت رعاية الدكتور مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء المصري.

ويعكس تجديد الثقة بالدكتور الدرازي تقديرًا عربيًا للكفاءات الطبية البحرينية وإسهاماتها المهنية والإنسانية، فيما أكد الدكتور أسامة عبدالحسي تقيب أطباء مصر والأمين العام للاتحاد أن القرار جاء بتوافق

المرأة البحرينية في العمل البلدي.. حضور فاعل وشراكة مجتمعية ترسخ مسيرة التقدم الوطني



○ زينب الدرازي.



○ عبدالله عبداللطيف.



○ أحمد المقهوي.



○ زينة جاسم.



○ باسم أبو إدريس.

حضورها في العمل العام. وأشارت إلى أن الخطط والاستراتيجيات التي وضعها المجلس الأعلى للمرأة دعمت هذا المسار، وأسهمت في تطوير مشاركة المرأة في المؤسسات المختلفة. وبينت أن مؤشرات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في القطاع العام، إذ بلغت نسبتها 55% من السلمين بن حمد آل خليفة ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، وما وفرته من أطر تشريعية ومؤسسية دعمت حضور المرأة في مختلف مجالات العمل الوطني.

وتأتي هذه المسيرة، لم يعد حضور المرأة قانتها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قريبة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، منذ تأسيس المجلس عام 2001، والتي أسهمت في وضع مسار مؤسسي لنقد المرأة البحرينية من خلال الاستراتيجيات والخطط الوطنية والمبادرات التي استهدفت تعزيز مشاركتها وإدماج احتياجاتها في التنمية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص.

وتعود مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية إلى عشرينيات القرن الماضي، فيما شكل عام 2002 محطة جديدة مع دخول المرأة نائبة ومرشحة في الانتخابات البلدية والنيابية. وفي الانتخابات البلدية في ذلك العام، شاركت 33 امرأة في المناقصة، فيما شهد عام 2010 فوز أول امرأة بحرينية بعضوية مجلس بلدي بالإقتراع الحر المباشر، في خطوة عكست انتقال المشاركة النسائية من حوض التجربة الانتخابية إلى الوصول إلى مواقع القرار.

وخلال هذه المسيرة، لم يعد حضور المرأة في المجالس البلدية مرتبطًا بالتمثيل العددي فقط، بل امتد إلى تولي مواقع المسؤولية والمشاركة في إدارة اللجان ومتابعة الملفات الخدمية والتواصل مع الأهالي، بما جعل العمل البلدي إحدى المساحات التي يمكن من خلالها رصد تطور حضور المرأة في الحياة العامة.

أكدت زينة جاسم علي جاسم، نائب رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية، أن مسيرة المرأة البحرينية في العمل البلدي انتقلت من المشاركة الانتخابية إلى تولي مواقع المسؤولية، لافتة إلى أن وصول المرأة إلى مواقع قيادية داخل المجالس عكس اتساع

شهد حضور المرأة البحرينية في الشأن العام والعمل البلدي على مدى ربع قرن تطورا متدرجًا انتقل بها من المشاركة الانتخابية إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار، مستندًا إلى مسيرة التنمية الشاملة التي أرساها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والدعم المتواصل من الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، وما وفرته من أطر تشريعية ومؤسسية دعمت حضور المرأة في مختلف مجالات العمل الوطني.

وتأتي هذه المسيرة، لم يعد حضور المرأة قانتها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قريبة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، منذ تأسيس المجلس عام 2001، والتي أسهمت في وضع مسار مؤسسي لنقد المرأة البحرينية من خلال الاستراتيجيات والخطط الوطنية والمبادرات التي استهدفت تعزيز مشاركتها وإدماج احتياجاتها في التنمية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص.

وتعود مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية إلى عشرينيات القرن الماضي، فيما شكل عام 2002 محطة جديدة مع دخول المرأة نائبة ومرشحة في الانتخابات البلدية والنيابية. وفي الانتخابات البلدية في ذلك العام، شاركت 33 امرأة في المناقصة، فيما شهد عام 2010 فوز أول امرأة بحرينية بعضوية مجلس بلدي بالإقتراع الحر المباشر، في خطوة عكست انتقال المشاركة النسائية من حوض التجربة الانتخابية إلى الوصول إلى مواقع القرار.

وخلال هذه المسيرة، لم يعد حضور المرأة في المجالس البلدية مرتبطًا بالتمثيل العددي فقط، بل امتد إلى تولي مواقع المسؤولية والمشاركة في إدارة اللجان ومتابعة الملفات الخدمية والتواصل مع الأهالي، بما جعل العمل البلدي إحدى المساحات التي يمكن من خلالها رصد تطور حضور المرأة في الحياة العامة.

أكدت زينة جاسم علي جاسم، نائب رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية، أن مسيرة المرأة البحرينية في العمل البلدي انتقلت من المشاركة الانتخابية إلى تولي مواقع المسؤولية، لافتة إلى أن وصول المرأة إلى مواقع قيادية داخل المجالس عكس اتساع

أسهم في تعزيز دور المرأة في العمل المحلي ومتابعة القضايا المرتبطة باحتياجات المواطنين.

النتائج جاءت ضمن مسار امتد من المشاركة في الانتخابات إلى عضوية المجالس وتولي مواقع المسؤولية. وأوضح أن تراكم الخبرة

لنهوض المرأة البحرينية» أظهرت اتساع مشاركة المرأة في المواقع التنفيذية والقيادية والمؤسسات المنتخبة، لافتًا إلى أن هذه

البلدية أتاححت للمرأة البحرينية مساحة للمشاركة المباشرة في الشأن المحلي والتواصل مع الناخبين حول القضايا التي تمس مناطقهم.

وأكدت أن تطور حضور المرأة في المجالس ارتبط بالمسار المؤسسي الذي دعمه المجلس الأعلى للمرأة، مشيرة إلى ما وفرته برامج ومبادرات من فرص لبناء القدرات وتعزيز المشاركة السياسية.

ولفتت إلى أن المرأة مثلت 10% من أعضاء المجالس البلدية وفق مؤشرات عام 2024، إلى جانب بلوغ نسبة تمثيلها 40% في أمانة العاصمة، معتبرة أن هذه الأرقام عكست انتقال المشاركة النسائية إلى مستويات مختلفة من العمل المحلي.

مشاركة ضمن مسار وطني أوسع وأكد باسم علي أبو إدريس، عضو المجلس البلدي الشمالي، أن تطور مشاركة المرأة في العمل البلدي جاء ضمن مسار أوسع شهد اتساع دورها في مؤسسات الدولة والمجتمع. وأشار إلى أن دعم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم والحكومة، إلى جانب جهود المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، أسهم في ترسيخ هذا المسار من خلال الخطط والبرامج التي دعمت مشاركة المرأة وبناء قدراتها.

ونوه بأن مؤشرات «الخطة الوطنية



محافظ الشمالية يكرم عددا من المواطنين والمقيمين تقديرا لجهودهم في تعزيز الأمن والسلامة المجتمعية

بها المواطنون والمقيمون، وحرصهم على المساهمة في حماية المجتمع، مشيرا إلى أن هذه الجهود تعكس مستوى الوعي المجتمعي وترسخ قيم الشراكة والتعاون في الحفاظ على أمن وسلامة الجميع.

مديرية شرطة المحافظة الشمالية. وبهذه المناسبة أكد المحافظ أهمية التعاون بين أفراد المجتمع والجهات الأمنية في تعزيز الأمن والسلامة العامة، مشيدا بروح المسؤولية والمبادرة التي يتحلى

كرم حسن بن عبدالله المدني محافظ المحافظة الشمالية عدداً من المواطنين والمقيمين، تقديراً لجهودهم ومساهماتهم في حماية الأرواح والممتلكات، وذلك بحضور العميد وليد البوفلاسة نائب مدير عام